

Distr.
GENERAL

A/54/422
30 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١١٦ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقريراً مؤقتاً موجزاً عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان أعده السيد كمال حسين، المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان، وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٩/١٩٩٩ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩، ولمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤١/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩.

تقرير مؤقت عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان،
أعدّه المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٦-١	أولا - مقدمة
		ثانيا - استئناف النزاع في باميان والمرتفعات الوسطى (نيسان/أبريل - أيار/
٤	٢٢-٧	مايو ١٩٩٩) وآثاره
٤	١٠-٧	ألف - معلومات أساسية
٥	١١	باء - انتهاكات حزب الوحدة حقوق الإنسان
٥	١٤-١٢	جيم - انتهاكات الطالبان لحقوق الإنسان
٦	١٨-١٥	دال - الزيارة التي قام بها المقرر الخاص
٧	٢٢-١٩	هاء - الآثار الناجمة عن إعادة حركة طالبان الاستيلاء على باميان
٨	٣١-٢٣	ثالثا - استئناف الصراع الموسع (تموز/يوليه ١٩٩٩)
١٠	٥٦-٣٢	رابعا - الزيارة التي قام بها المقرر الخاص إلى كابل (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) .
١٢	٤٥-٣٦	ألف - الإطار الأساسي لاحترام حقوق الإنسان
		باء - الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في مجالات محددة من حقوق
١٦	٥٦-٤٦	الإنسان
١٨	٦٠-٥٧	خامسا - ملاحظات ختامية
٢٠		المرفق - مراسلات بين المقرر الخاص وقيادة الطالبان وقيادة تحالف قبائل الشمال

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير الثاني للمقرر الخاص. فبعد أن قدم تقريره الأول إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والخمسين المعقودة في آذار/ مارس ١٩٩٩ (E/CN.4/1999/40)، قام بزيارة كويتا وقندهار في أيار/ مايو ١٩٩٩ وإسلام أباد وكابل في الفترة من ٨ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٢ - وقد تصادفت الزيارة الأولى التي قام بها المقرر الخاص إلى كابل (آذار/ مارس ١٩٩٩) مع بدء المحادثات في أشخباد في ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٩، التي بذل فيها المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان جهوده من أجل استكشاف توقعات السلام. وكان الهدف من هذه المحادثات هو التفاوض على اتفاق يؤدي إلى إقامة حكومة تمثيلية ذات قاعدة عريضة في أفغانستان. وقد حفز هذا المقرر الخاص على أن يصف تلك الحالة بأنها تمثل تحديا وتتيح فرصة. وقد دعا إلى أنه لا يمكن اتخاذ خطوات ذات مغزى لتحسين حالة حقوق الإنسان عموما إلا من خلال عملية بناء سلام تركز على حقوق الإنسان.

٣ - وقد أشار المقرر الخاص، مستفيدا من التقارير السابقة للمقررين الخاصين ومن ملاحظاته الشخصية، في تقريره الأول إلى أن شعب أفغانستان ما زال ضحية لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات مستمرة للقانون الإنساني الدولي. والسبب الأساسي لهذا هو أن شعب أفغانستان ما زال رهينة فعلية في بلده حيث تلتصق قوات مسلحة من الخارج حكم أفغانستان دون المشاركة الفعلية لشعبه أو موافقته. أما أكثر الحقوق الأساسية من بين حقوق الإنسان التي يحرم منها الشعب والتي يلزم معالجتها فهو حق شعب أفغانستان في أن يشارك بفعالية في حكم بلده عن طريق ممثلين يُختارون بحرية. وهذا الحق معترف به في المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن "إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم" وأنه "يجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت"، وقد جرى تفصيل ذلك الحق في المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٤ - وقد تأكدت الأهمية الحاسمة للشروع في عملية انتقال من الحكم الحالي الذي تمارسه جماعات مسلحة (مدعومة من الخارج) إلى حكومة تمثيلية ذات قاعدة عريضة تتمتع بثقة جميع قطاعات الشعب الأفغاني، بما فيها نسبة كبيرة تتراوح من ٣ إلى ٤ ملايين لاجئ أفغاني أجبروا على العيش خارج أفغانستان.

٥ - وعلى هذا التقرير أن يسجل شعورا بالقلق المتزايد الناجم عن عدم إحراز تقدم لاجتماع المجموعة غير الرسمية "الستة والاثنتان" المعقود في طشقند في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩ والذي حضره الممثل الخاص للأمين العام. وقد انضمت الطالبان والجبهة الموحدة إلى اجتماع "الستة والاثنتان" لأول مرة. واشتركت الطالبان والجبهة الموحدة في محادثات منفصلة مع المندوبين الآخرين. وكرر المبعوث الخاص للأمين العام الإعراب لزعماء الطالبان عن ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع الجبهة الموحدة تبدأ بمسألتَي

وقف إطلاق النار وتبادل السجناء. وحث أيضا الطالبان على إجراء محادثات مع حكومتَي جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة لتسوية مشاكلها مع هذين البلدين. وفي حين أعرب المشاركون في محادثات طشقند عن استعدادهم من حيث المبدأ لاستكشاف إنشاء حكومة مشتركة، فلم يسجل أي تقدم فيما يتعلق بتلك المسألة. ولم يتحقق الهدف المحدود جدا وهو وقف إطلاق النار كما يتضح من استئناف النزاع بشن الطالبان هجوما كبيرا في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ عبر وادي شمالي، شمال كابل وامتداد القتال إلى مقاطعات برون و كابييسا وقندوز.

٦ - وجاء هذا الهجوم في أعقاب الاستئناف السابق للنزاع في أيار/ مايو ١٩٩٩ في المرتفعات الوسطى، بما فيها باميان مما أسفر عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان مبينة في الجزء ثانيا أدناه.

ثانيا - استئناف النزاع في باميان والمرتفعات الوسطى (نيسان/أبريل - أيار/ مايو ١٩٩٩) وآثاره

ألف - معلومات أساسية

٧ - تقع باميان في المرتفعات الوسطى لأفغانستان التي يطلق عليها هزارة جات وغالبية سكانها من أفراد الهزارة. وكانت مدينة باميان معقلا لحزب الوحدة حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر وبعد أن خسرت قوات حزب الوحدة مدينة مزار، تعرضت لهزيمة على أيدي الطالبان. وأفيد أنه في أثناء مغادرة قوات حزب الوحدة للمدينة قامت بقتل ٣٠ سجيناً من أتباع الطالبان كانوا في سجن باميان. وأشارت التقارير كذلك إلى أن حزب الوحدة خلال حكمه لهزارة جات قد فشل في الحفاظ على القانون والنظام، ولا سيما في باميان، وأن سلوك قواته تجاه الطاجيك الذين يعيشون في وسط باميان ومنطقتَي كوهماند وسايفان أدى إلى مغادرة مئات الطاجيك لمدينة باميان خلال عامَي ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

٨ - ودخلت الطالبان مدينة باميان لأول مرة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بعد فترة قتال قصيرة في ممر أغروبوبوت. وفي الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر، بدأت الطالبان عمليات التفتيش في قرى باميان عن "الأشخاص المشتبه فيهم". وأفيد أنهم قاموا أثناء عمليات التفتيش باعتقال الذكور من أفراد الهزارة الذين يزيد عمرهم على ١٣ سنة. وأخذ الأشخاص المعتقلون إلى الصحراء وأفيد أن عددا منهم قد أعدم بإجراءات موجزة. وكانت قرى سارسياب وحيدر آباد وسيد آباد من بين القرى التي تعرضت لأكبر قدر من المعاناة.

٩ - وأفيد أن الجثث كانت مبعثرة في كل مكان. ووجدت خمس جثث في أزدار، ثلاث منها خلف غرفة الحراسة في مطار باميان ووجدت عدة جثث بين الأشجار خلف السوق الجديد. وكان كثير من أولئك القتلى من بين الأسر المشردة التي كانت تعيش حول تماثيل بوذا، ولكنها هربت إلى القرى المجاورة بعد الاستيلاء على مدينة باميان.

١٠ - وعندما بدأت الثلوج في الذوبان في الربيع عادت قوات حزب الوحدة من ملاحقتها في الجبال واستولت على ياكولانغ بمقاطعة باميان. وساور الطالبان الشك بشأن انضمام سكان باميان لقوات المعارضة. وأفيد أنهم أخذوا حوالي ٥٥٠ شخصا كرهائن ونقلوهم إلى سجون مختلفة في بروان ومدينة كابل وقندهار. وكان من بين الأشخاص المعتقلين أعضاء المجلس الذي شكلته الطالبان نفسها، أي السيد عادل كاظمي بيكار من فاطمستي وناطقني من كوشاك والشيخ إمامي من سورمارا والشيخ زكي من كالو. وفي ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٩، أفيد أن قوات الطالبان بقيادة الملا عبد الواحد غورباندي قامت، كرد فعل لتمرّد من جانب السكان المحليين، بتدمير وإحراق المنازل في القرى الواقعة على الطريق بين شير ومدينة باميان بما في ذلك شاشبول وأنغيرون. وأحرقت القوات أيضا المنازل في صرخقول وقرى أخرى في وادي كالو. وجرى إجلاء السكان الذين يعيشون في تلك القرى بالقوة. وأفيد أيضا أنه قد أحرق مسجدان في قريتي سراسياب وغورفانا.

باء - انتهاكات حزب الوحدة لحقوق الإنسان

١١ - سيطرت قوات حزب الوحدة على باميان لمدة ثلاثة أسابيع. وأفيد أنها قامت خلال تلك الفترة باعتقال ١١ سائقا و ٢٥ مسافرا في مركبات كانت تمر عبر باميان على الطريق من بيشود، وذلك بسبب أصلهم العرقي. وأفرجت الطالبان عن الأسرى في ٩ أيار/ مايو عندما أعادت الاستيلاء على باميان.

جيم - انتهاكات الطالبان لحقوق الإنسان

١٢ - اعتبرت الطالبان إعادة استيلاء المعارضة على باميان بمثابة نكسة كبيرة. وحشدت الطالبان ٤٠٠٠ من القوات لإعادة الاستيلاء على باميان. وقاد العملية قادة من ذوي الرتب العالية في الطالبان، بمن فيهم مولوي عبد الكبير وكيل القائم بأعمال مجلس الشورى والملا أخوند رئيس منطقة الشرق - الغرب، والملا فضل أخوند رئيس الفيلق العسكري، والملا عبد الواحد غورباندي أحد قادة الجبهة.

١٣ - وعاودت الطالبان الاستيلاء على باميان في ٩ أيار/ مايو ١٩٩٩. وعند دخولها مدينة باميان وردت تقارير عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة. ولجأ معظم السكان الذين أخلوا المدينة إلى الجبال. وكانوا يواجهون حالة خطيرة بالنظر إلى الأحوال الجوية في المناطق الجبلية الباردة والنقص الحاد في الأغذية. وأفيد بأن الطالبان أسرت مجموعة مكونة من ١٥٠ شخصا، بمن فيهم النساء والأطفال، من قرية برسون ونقلتهم إلى مقاطعة بروان.

١٤ - وأخلى الأشخاص ياكولانغ أيضا خوفا من أن تقتلهم أو تعتقلهم الطالبان. ونجحت بضع أسر في الوصول إلى غانزي في حين ذهبت أسر أخرى إلى منطقتي البنجاب أو باسود.

دال - الزيارة التي قام بها المقرر الخاص

١٥ - عقب تلقي مزاعم بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في المرتفعات الوسطى بأفغانستان، ولا سيما في باميان، قرر المقرر الخاص أن يلتمس معلومات مباشرة. وقام بزيارة كويتا، باكستان، وقندهار في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٩. وفي كويتا، أجرى مقابلات مع اللاجئين الذين وصلوا حديثاً من هزارة جات. وشملت انتهاكات حقوق الإنسان التي أبلغه بها شهود عيان ذوو مصداقية: التشريد القسري للسكان المدنيين؛ والإحراق المتعمد للمنازل؛ والإعدام بإجراءات موجزة لغير المقاتلين، بمن فيهم النساء والأطفال؛ وعمليات الاحتجاز التعسفية؛ والسخرة. وتشكل جميع تلك الممارسات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وتلك الأفعال، التي أفيد أن قوات الطالبان المشتركة في عمليات عسكرية قد قامت بها تتعارض بصورة مباشرة مع التأكيدات التي قدمتها علناً زعامة الطالبان فيما يتعلق بحقوق السكان المدنيين. وقد وردت بالتحديد أسماء بعض قادة الميدان التابعين لطالبان في تقارير الانتهاكات، ومن بينهم عبد الواحد غورباندي.

١٦ - وسافر المقرر الخاص إلى قندهار واجتمع بمولوي وكيل أحمد متوكل، المستشار الخاص لزعامة الطالبان بغية أن يستعرض معه المعلومات السالفة الذكر التي سجلت في مذكرة تفصيلية سلمها له المقرر الخاص شخصياً في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٩ مقرونة بطلب اتخاذ إجراءات لوقف نمط الانتهاكات المبين فيها. وفي المذكرة التفصيلية، طلب اتخاذ الإجراءات المحددة التالية بغية الحيلولة دون ارتكاب انتهاكات أخرى ولحماية السكان المدنيين المتضررين وطمانتهم:

(أ) إصدار تعليمات لقادة الطالبان المحليين بالامتناع عن ارتكاب أي انتهاكات أخرى لحقوق المدنيين، وبصفة خاصة الكف عن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، واستهداف غير المقاتلين، والعنف الموجه ضد النساء والأطفال والاحتجاز التعسفي وتدمير الممتلكات أو مصادرتها؛

(ب) الإفراج فورا عن المدنيين الذين احتجزوا احتجاجاً تعسفياً أو المحتجزين في مخيمات السخرة، والتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع ومقاضاة المذنبين الذين ارتكبوا هذه الانتهاكات؛

(ج) تيسير وصول المقرر الخاص والأفراد المتصلين بالأمم المتحدة إلى المناطق المعنية في مقاطعة باميان والمناطق المجاورة، لتقييم حالة حقوق الإنسان واتخاذ التدابير الممكنة للمساعدة في تدارك الحالة؛

(د) ضمان حرية التنقل داخل البلد وحماية المدنيين من المضايقات بمن فيهم العائدون والمشردون بغض النظر عن موطنهم الأصلي وأصلهم العرقي؛

(هـ) ضمان إمكانية وصول الوكالات الإنسانية بحرية كاملة كي يمكنها أن تستجيب للاحتياجات الإنسانية العاجلة في المنطقة التي نشأت نتيجة للنزاع. وينبغي لهذه المساهمات الإنسانية أن تتضمن تيسير عودة المشردين بسبب النزاع.

١٧ - ووجه المقرر الخاص رسائل إلى مولوي وكيل أحمد متوكل يلتمس فيها معلومات عن الإجراءات المتخذة بشأن الطلبات المذكورة أعلاه. وأشير، في الرد الوحيد الذي ورد، إلى المرسوم الخاص الذي أصدره الملا عمر وناشد فيه الناس تجنب اتخاذ إجراءات انتقامية عقب إعادة الاستيلاء على باميان، إذ أشير في تلك الرسالة إلى أن عمليات إحراق المنازل قد قام بها أشخاص يسعون إلى الانتقام. ولم تقدم أي معلومات بشأن الدكتور أيوب، المدير الطبي بمستشفى الشهداء في جاهوراي، الذي وردت أنباء عن اختطافه. وفي غضون البعثة التي اضطلع بها المقرر الخاص في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، عُلِمَ أن الدكتور أيوب محتجز في قندهار.

١٨ - ويرد في المرفق لهذا التقرير نص المذكرة التفصيلية المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٩ والرسالة المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ الواردة رداً عليها، فضلاً عن رسائل المقرر الخاص المؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، و ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، و ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٩.

هـ - الآثار الناجمة عن إعادة حركة طالبان الاستيلاء على باميان

١٩ - وردت أنباء تفيد حدوث خروج مطرد للسكان المدنيين من باميان من شباط/فبراير حتى منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٩، وتشريد تام تقريباً للسكان المدنيين من المنطقة بنهاية الصراع الذي دار هناك في منتصف أيار/مايو. وأفيد بأن ٦٦ في المائة من السكان، بمن فيهم المجموعتين العرقيتين الهزاره والطاجيك، قد عادوا إلى باميان في بداية آب/أغسطس. وتعود أسباب عدم عودة الآخرين كما قيل إلى عدم توافر المال لتغطية نفقات السفر، ودمار المنازل، وعدم توافر الغذاء. وأفيد بأن ٣٦١ رضيعاً و ١٣٨ بالغاً قتلوا من جراء البرد والجوع خلال تشردهم في فصل الربيع. كما وردت معلومات تفيد انتشار واسع النطاق لعمليات الإعدام بإجراءات موجزة (٤٠ شخصاً على الأقل) والاعتقالات التعسفية خلال الصراع الذي حدث مؤخراً جداً. ويعتقد أن العديد من الأشخاص قد سجن أو أسر.

٢٠ - وأكثر السكان ضعفاً في باميان هم الأرامل، ويوجدن في ١٥ في المائة من مجمل الأسر المعيشية. وتبين التقديرات أن ٣٠٥ نساء قد ترملن خلال الصراع الأخير، بالإضافة إلى الأرامل اللاتي كن يعشن في باميان من قبل والبالغ عددهن ٣٩١ ١ أرملة.

٢١ - وقد زعم أنه جرى هدم منظم للمنازل وأن ١٥ في المائة من منازل باميان قد هدمت هدمًا كاملاً في حين أن ٢١ في المائة هدمت بصورة جزئية. كما أفيد بأن سكان باميان قد خسروا ثلثي أهم ما لديهم

من أصول خلال الصراع، من قبيل حيوانات المزرعة (خسروا ٦٦ في المائة من مجموع البقر)، والمقتنيات المنزلية، والمركبات التجارية، وأن المتاجر قد بيعت أو نهبت أو دمرت.

٢٢ - وقد أدى عدم التمكن من الزراعة الربيعية ومن الري إلى خسائر بالغة في قطاع الزراعة، مع ما رافق ذلك من انخفاض في إنتاج الأغذية والعمالة والدخل. وقيل إن المخزونات من الأغذية شبه منعدمة وإن الاحتياطي سرق أو استنفد. وللتحقق من هذه الأنباء لا بد من الوصول إلى المنطقة، وقد طلب المقرر الخاص ذلك وما زال ينتظر الرد.

ثالثا - استئناف الصراع الموسع (تموز/يوليه ١٩٩٩)

٢٣ - رحب أعضاء مجلس الأمن بالاجتماع الذي عقدته مجموعة الستة والاثنيين في طشقند في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩، بمشاركة ممثلين عن طرفي الصراع، واعتبروه خطوة هامة للتوصل إلى حل سياسي للقضية الأفغانية. وتضمن الإعلان الذي وقعه المشاركون في اجتماع طشقند الالتزام بعدم تقديم الدعم العسكري لأي طرف في الصراع الأفغاني.

٢٤ - وعلى الرغم من تلك الالتزامات شنت حركة طالبان هجوما عسكريا واسع النطاق في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ عبر السهل الشمالي. وأثارت هذه الأنباء قلقا شديدا، إذ أفادت بأن القوات التي شاركت في الهجوم ضمت عناصر غير أفغانية من جنسيات مختلفة، وأن الالتزام بعدم تقديم الدعم العسكري لم يحترم إذ تلقت تلك القوات قدرا كبيرا من الدعم السوقي والإمدادات، مما مكّن حركة طالبان من شن هجوم واسع النطاق وفي القيام بعمليات قصف جوي متلاحقة.

٢٥ - ونجم عن هذا الهجوم تشريد واسع النطاق للسكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال من السهل الشمالي. وزعم التحالف الشمالي أن حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ مدني قد فروا من السهل الشمالي، وقد لجأ معظمهم إلى وادي بنجه شير. وذكرت تقديرات أخرى أن عددهم تراوح بين ١٠٠ ٠٠٠ و ١٥٠ ٠٠٠. وأفيد بأن قوات حركة طالبان قد نقلت عددا كبيرا منهم (أكثر من ٥٠ ٠٠٠) إلى جبل السراج وكابل. واستنادا إلى ما ذكره الملا أمير خان متقي، وهو ناطق باسم حركة طالبان، نقلت حوالي ١ ٨٠٠ أسرة إلى جبل السراج (مخيم سر شاهي)، وجلب عدد مماثل إلى كابل حيث كانت ستعين لهم أماكن خاصة؛ وصرح الناطق مبررا ذلك بأن النقل تم تأمينه لسلامتهم لأن "المعارضة استخدمت المدنيين ومنازلهم كدروع بشرية". وهناك بالتالي أدلة لا تقبل الجدل على تشريد لا إرادي لأعداد كبيرة من المدنيين، ولا سيما من النساء والأطفال. وتفيد التقارير عن رؤية عشرات الشاحنات وهي تنقل النساء والأطفال فقط وقد فصلوا عن سائر أفراد الأسرة من الذكور. ولا يبدو في الأفق أي احتمال لعودتهم قريبا، إذ تشير التقارير إلى هدم الكثير من منازلهم وإلى اقتلاع الأشجار المثمرة. وتعذر الوصول إلى المنطقة للقيام بالتحقق شخصيا، وستتكرر المحاولة حالما تسمح الأوضاع بذلك. ووجه المقرر الخاص نداء إلى كل من سلطات حركة طالبان في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ وتحالف قبائل الشمال في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، مبينا فيهما المخاطر التي يتعرض لها المدنيون من جراء

استئناف الصراع وداعيا الى عدم انتهاك القانون الإنساني. ويتضمن الملحق الثاني لهذا التقرير نص هاتين الرسالتين.

٢٦ - وأشارت تقارير من مصادر أولية منتشرة الى حرق المنازل والمحاصيل وأعمال ترحيل بالقوة وإبعاد أفراد الأسر عن بعضهم البعض وفصل النساء وترحيلهن وأعمال قتل تعسفية في جنوبي السهل الشمالي. وأفيد أن حرق المنازل بلغ أشده في استالف وفرزة وكلكان وقلدره، وكانت حدته أقل في قره باغ وأجزاء من منطقة بگرام. وأشار الى حادثتين منفصلتين تعرضت فيهما مجموعات من الرجال للقتل، إذ قتل في الحادثة الأولى مجموعات ضمت ١٢ و ٩ و ١٣ رجلا، والثانية مجموعتين من ٢٣ و ١٥ رجلا. وحدث ذلك في منطقة بگرام وطال رجالا مدنيين. ونفى مسؤولون في كابل التقارير التي أشارت الى قيام قوات حركة طالبان بتدمير منظم للممتلكات والمزروعات في السهل الشمالي، ولمحوا الى القيام بتمهيد شريط عازل بعرض ٢٠٠ متر على جهتي الطريق الرئيسي. إلا أن التقارير المستقلة لم تؤيد ذلك، إذ أشارت الى أن منازل وقرى بعيدة عن الطريق الرئيسي قد تعرضت أيضا للتدمير.

٢٧ - وجد تفاوت واسع بين السكان من المشردين داخليا في مستويات الممتلكات والأصول المادية، والحيوانات الزراعية والموارد الغذائية. وبصورة عامة، يقل ما يوجد في حوزة المشردين داخليا من منطقة شمالي الجنوبية من جميع النواحي عما في حوزة أولئك الذين شردوا من مناطق أخرى، إذ أنهم فروا إما أثناء استيلاء حركة طالبان على مناطقهم أو بعد ذلك مباشرة، وبالتالي فر معظمهم أساسا خالي الأيدي. وإضافة إلى ذلك، تعذرت عليهم العودة بشكل عام بسبب استمرار النزاع. والمشردون من المناطق الشمالية أفضل حالا لأنهم أنذروا أكثر من غيرهم ببدء تقدم حركة طالبان، ولأن المسافة التي تفصلهم عن بنجه شير كانت أقصر، ولتمكنهم من العودة لجمع ممتلكاتهم (بصفة جماعية أحيانا)، والأهم من ذلك كله، بسبب الصلات والعلاقات الأوثق التي تربطهم بالسكان المستضيفين الحاليين. واتضح من المعلومات التي جمعت من عموم السكان أن ما بين ٥٠ و ٧٥ في المائة من المشردين داخليا لم يكن لديهم إمدادات غذائية؛ وما بين ٢٥ و ٥٠ في المائة منهم كان لديهم إمدادات غذائية كافية لما لا يقل عن أسبوع؛ وما بين ٢٤ و ٣٣ في المائة منهم كان لديهم إمدادات غذائية كافية لما لا يقل عن أسبوعين؛ وما بين ١٢ و ١٥ في المائة منهم لديهم إمدادات غذائية كافية لفترة تصل إلى ثلاثة أسابيع. ولم يكن لدى أحد منهم إمدادات غذائية كافية لفترات أطول. وإضافة إلى ذلك، تكبد زهاء ٢٠ في المائة من السكان خسائر في الأغنام، أو الماعز، أو الماشية أو الحمير.

٢٨ - وقد شغل أوائل الواصلين من المشردين داخليا المباني العامة بسرعة، أما بالنسبة لأولئك الذين لديهم معارف أو أقارب في وادي بانجه شير - ومن الأرجح أن يكونوا من منطقة شمالي الجنوبية - فقد وجدوا المأوى لديهم. وأولئك الذين وصلوا فيما بعد، فنظرا لأنهم لا تربطهم صلات بالوادي، ولأن المباني العامة كانت قد امتلأت فقد اضطروا إلى تشييد مأوى مؤقتة في العراء. والعديد من هؤلاء السكان، في فترة لاحقة، إما عثروا على مأوى لهم في وسط السكان المحليين أو رحلوا إلى مكان آخر، وذكر العديد من شهود العيان انخفاض عدد السكان من المشردين داخليا الذين كانوا يعيشون في العراء. والحالة الصحية كانت

السمة العامة لحالات المشردين داخليا/اللاجئين حيث كانوا يعانون من مشاكل الإصابة بالأمراض السارية، لا سيما الإسهال الحاد وتفشي الكوليرا.

٢٩ - وكانت الاحتياجات ذات الأولوية للسكان المشردين داخليا هي كالتالي:

(أ) مواد المأوى لما نسبته ٢٠ في المائة من السكان الذين يعيشون حاليا في العراق. ويُفترض أن نسبة كبيرة منهم سوف تبقى في الوادي؛

(ب) الأغذية فورا لما لا يقل عن نصف السكان وربما لهم جميعا، والمساعدة الطويلة الأمد للمشردين داخليا العاجزين عن العودة؛

(ج) البطانيات.

٣٠ - وفي خضم الصراع، وردت تقارير بأن قوات تحالف قبائل الشمال كانت تطلق في نهاية تموز/يوليه صواريخ من خلف الخطوط الأمامية من مواقع تبعد زهاء ٢٥ كلم من كابل. وأفيد بأن حوالي ١٠ صواريخ قد سقطت حول مطار كابل في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩. وأفيد عن إصابة ما لا يقل عن خمسة مدنيين بجروح، من بينهم فتاة تبلغ ١٤ عاما.

٣١ - ويلجأ الطرفان إلى زرع الألغام المضادة للأفراد والمضادة للمدركات مما يفضي إلى حدوث إصابات بين المدنيين. كما أفاد عدد من التقارير بتجديد قوات طالبان قصفها الجوي للسهل شمالي، بما في ذلك قصف المدنيين. وهذا أمر يستدعي أيضا التحقيق المتعمق نظرا لما يشكله قصف المدنيين هذا من انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي. ويمكن لهذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي أن تفضي إلى تحميل مرتكبيها مسؤولية جنائية دولية. هذا هو السياق الذي ينبغي أن يستخدم فيه كإنذار التصريح الذي أدلى به الأمين العام للصحافة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩. وفي معرض تناوله هذه الحالة التي يحاول فيها الطرفان المتحاربان استغلال الأمم المتحدة باستهزاء عن طريق إكراه المدنيين على الفرار من ديارهم ومن ثم طلب المساعدات الإنسانية، قال: "لا يمكن للطرفين المسؤولين عن مثل هذه الكوارث أن يرتكبا، مستهزئين، مثل هذه الأعمال الإجرامية، ثم يتجها إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل طالبين مساعدتهما في إنقاذ شعبهما من الكوارث التي تسبب فيها أولئك الذين يدعون أنهم قادة البلاد".

رابعا - الزيارة التي قام بها المقرر الخاص إلى كابل

(أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)

٣٢ - قام الممثل الخاص، برفقة المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، السيدة رادىكا كوماراسوامي، بزيارة كابل في الفترة من ٩ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والتقى بممثلين عن سلطات حركة طالبان، وعينة

ممثلة للسكان المحليين، والصحفيين، والوكالات الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية. وزار المقرر الخاص قرية داشتاغ الواقعة في منطقة جارا سياب بمقاطعة لوکار حيث عادت ٥٠ أسرة لبدء حياة جديدة بعد أكثر من ٢٠ سنة من العيش في مخيمات اللاجئين في باكستان. ورتبت سلطات حركة طالبان أيضا زيارات لمستشفى بالخي ربيعة، ومشروع صحي ريفي نسائي، ومدرسة ابتدائية للبنات، ومخيم للمشردين داخليا.

٣٣ - وفي الاجتماعات التي أجريت مع ممثلي سلطات حركة طالبان، أعرب عن القلق لأنه في أعقاب الزيارة الأخيرة للمقرر الخاص، بعد محادثات أشخباد، كان هناك شبه عرض لعقد جولة ثانية من المحادثات من أجل البحث عن أساس لتحقيق تسوية سياسية تنطوي على تشكيل حكومة مشتركة، ولم يقتصر الأمر على عدم إجراء المحادثات فحسب، بل وصل إلى استئناف الصراع في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٩ في المرتفعات الوسطى، بما فيها باميان.

٣٤ - واعتمد اجتماع طشقند لمجموعة الستة والاثني (١٧-٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩)، بمشاركة المبعوث الخاص للأمين العام، إعلان طشقند المتعلق بالمبادئ الأساسية لتسوية الصراع في أفغانستان بالوسائل السلمية، الذي خلص إلى الاستنتاجات التالية، ضمن استنتاجات أخرى:

"١ - إننا على اقتناع بأنه لا يمكن فض الصراع الأفغاني بالوسائل العسكرية وأنه لا بد من تسويته من خلال مفاوضات سياسية سلمية وصولا إلى تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة متعددة الأعراق تمثل جميع الفصائل.

"٢ - وتبعاً لذلك، نحث الأطراف الأفغانية على استئناف المفاوضات السياسية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف.

"٣ - وللمساعدة على تحقيق وقف الأعمال العدائية، وهو ما نعتبره شرطا جوهريا، اتفقنا كذلك، على عدم تقديم أي دعم عسكري لأي طرف أفغاني ومنع استخدام أراضيها في أغراض من ذلك القبيل، وناشد المجتمع الدولي اتخاذ تدابير مماثلة منعاً لإيصال الأسلحة إلى أفغانستان.

..."

"٩ - ولقد عقدنا العزم على بذل قصارى الجهد لتشجيع الأطراف الأفغانية على أن تحترم تماما حقوق الإنسان والحريات الأساسية المفروض أن يتمتع بها الأفغان كافة، وفقا للقواعد الأساسية للقانون الدولي.

..."

"١٢ - وناشد المجتمع الدولي أن يؤيد هذه المقترحات ويتخذ خطوات منسقة للتعجيل بفض الصراع في أفغانستان وناشد أيضا، جميع القوى في أفغانستان أن تبدي إرادة سياسية وتحلى بالحكمة وتنبذ خلافاتها وتتغلب على مشاعر العداء المتبادلة وألا تضيع فرصة تاريخية لتحقيق سلام راسخ ودائم".

٣٥ - وتناول المقرر الخاص في المناقشات التي أجراها مع سلطات حركة طالبان مجالين عامين يؤثران على حقوق الإنسان:

(أ) ضرورة السعي إلى تحقيق الهدف الأساسي لإنهاء الصراع العسكري المدعوم من الخارج وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة متعددة الأعراق تمثل جميع الفصائل؛

(ب) الحاجة إلى تحقيق تقدم قابل للقياس في مجال الامتثال لجميع القواعد الدولية لحقوق الإنسان في مختلف الميادين، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات في مجالات الحصول على التعليم والخدمات الصحية والعمالة، وفي مجال اعتماد التدابير لمنع انتهاكات حقوق الإنسان من قبيل القتل العمد والعشوائي، والاختطاف، والتعذيب، وفرض العقوبة اللاإنسانية والمهينة، وانتهاكات القانون الإنساني.

ألف - الإطار الأساسي لاحترام حقوق الإنسان

٣٦ - دأبت سلطات الطالبان على إثارة مسألة الاعتراف بها وطلبت ذلك بإلحاح، حيث أنها ترى أن معظم الإقليم خاضع لسيطرتها وأنها أعادت إليه حكم القانون والنظام إلى حد كبير. وترد فيما يلي مطالباتها بالاعتراف بها كما جاءت على لسانها:

"إن أمير المؤمنين هو زعيم إمارة أفغانستان الإسلامية والملا محمد رباني رئيس مجلس إمارة أفغانستان الإسلامية.

تسيطر إمارة أفغانستان الإسلامية على ٩٧ في المائة من الإقليم، بالإضافة إلى العاصمة.

تمسك إمارة أفغانستان الإسلامية بزمam الحكم المركزي وتسيطر على المقاطعات المشمولة به.

توجد في كل مقاطعة محكمة ابتدائية ومحكمة استئناف؛ ومقر المحكمة العليا في العاصمة.

والطالبان من أبناء أرض أفغانستان المقدسة؛ ومعظم قادة الحركة ينتمون إلى مختلف الجماعات التي كانت موجودة سابقا.

وقد تحمل شعب أفغانستان هذه الفصائل المتقاتلة أربع سنوات وكان هناك العديد من الاتفاقات التي لم تحترم. وحدثت في جميع أنحاء البلد عمليات تدمير وقتل ونهب واغتصاب وسرقة خلال عهد رباني والفصائل الأخرى.

وانعدم السلام والأمن. وتمكنت إمارة أفغانستان الإسلامية من السيطرة على البلد كله في وقت قصير جدا. وأعادت إليه السلام والأمن والسلامة الإقليمية. فقد جمعت الأسلحة من مختلف القادة والأفراد. وكانت أفغانستان في الواقع منقسمة بين عدة حكومات؛ فوفقا للتقارير المتعلقة بحقوق الإنسان، كانت هناك ١٦ حكومة ولم يكن هناك سيطرة مركزية على المقاطعات أو على مدينة كابل. وحققت إمارة أفغانستان الإسلامية وحدة الأراضي وسلامتها، وهي تمسك بزمam الحكم المركزي وتسيطر على المقاطعات المشمولة به. ووفقا للتقرير الصادر عن الأمم المتحدة، لم يكن القانون والنظام موجودين في البلد. وقد أوجدت إمارة أفغانستان الإسلامية حكم القانون والنظام؛ وهذا ما كان يصبو إليه شعب أفغانستان. وتوجد في أفغانستان حاليا حكومة ذات قاعدة عريضة تضم ممثلين عن جميع الجماعات العرقية والمقاطعات".

٣٧ - وأشار ممثل آخر للطلابان نوقشت معه مسائل القانون والعدالة إلى وجود دستور قيد الإعداد، غير أنه قال إنه لا يوجد بعد مشروع يمكن مناقشته علنا أو الإعراب عن آراء بشأن أحكامه. ويقوم بعض علماء الدين بإعداد هذا الدستور، غير أنه لا يوجد أي ترتيب لإجراء مناقشات أو مشاورات علنية بشأنه. وعند الإشارة إلى أن الدساتير كانت تعرض في السابق على جمعية وطنية (لويا جيرغا) تتألف من أشخاص منتخبين ومعينين، كان الرد أن هذا، بالفعل، ما كان معمولا به. وعند طلب توضيح الطريقة التي يُعتمد الحصول بها على موافقة ممثلي الشعب وكيفية انتخاب أولئك الممثلين، كان الرد أن هذه المسألة لم تعالج بعد.

٣٨ - غير أن ممثلا آخر للطلابان استعرضت معه مسائل تتعلق بالتعليم عاود الإشارة إلى مسألة الاعتراف بالطلابان قائلا إن الأمم المتحدة، على حد علم الطلابان، تعلق أهمية على ثلاثة أمور: (أ) مكافحة المخدرات؛ و (ب) تسوية مسألة أسامة بن لادن؛ و (ج) توفير التعليم للنساء والفتيات. وقال إنه في حالة الاعتراف بالطلابان، سيتمكن لسلطات الطلابان الوفاء بمتطلبات الأمم المتحدة بالنسبة لكل من هذه الأمور. وقد دل ذلك على أنه في حين تعلق الطلابان أهمية كبرى على كفالة اعتراف المجتمع الدولي بها، فإنه من الواضح أنه ينقصها الفهم الكافي لما يعنى بحكومة ذات قاعدة عريضة تمثل الشعب تمثيلا كاملا والتي يكون من المعقول التوقع بأن تحظى بالاعتراف.

٣٩ - وأوضح المقرر الخاص أنه كي يجوز لأي حكومة أن تلتزم بصورة شرعية الاعتراف بها وأن تتوقع الحصول عليه ينبغي أن تكون ذات قاعدة عريضة متعددة الأعراق تمثل الشعب تمثيلا كاملا وأن تشكل وفقا لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا والمكرسة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأفغانستان طرف فيه. وإن وجود أشخاص من مختلف الجماعات العرقية أو من الفصائل

المتحاربة سابقا بين قادة الطالبان لا يفي بمتطلبات العهد، إذ كي يكون شخص ما ممثلا لمجموعة أو منطقة ينبغي أن يكون قد تم ذلك وفقا لإجراء يتمشى مع العهد يقضي بأن يكون قد تم انتخاب ذلك الشخص. وإذا كان يوجد، بالفعل، دستور قيد الإعداد فينبغي أن يوافق عليه ممثلون عن مختلف قطاعات السكان في أفغانستان، وأن يكون قد تم انتخاب أولئك الممثلين وفقا لإجراءات تتمشى مع العهد. ويمكن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الإجراءات من خلال مفاوضات سياسية سلمية.

٤٠ - ومن الواضح أن ما لدى الطالبان من انطباع بأن الاعتراف بها يتصل إلى حد ما بالنقاط الثلاث المحددة أعلاه هو انطباع غير صحيح. فبالرغم من أن هذه الأمور تتصل بحقوق الإنسان وتثير مسائل تتصل بتقييم حالة حقوق الإنسان عموما، فجدير بالإشارة أنه لا يتعين اعتبارها أمورا يتقرر بموجبها فقط الاعتراف بالطالبان.

٤١ - وتستند سلطات الطالبان في مطالبتها الاعتراف بها إلى سيطرتها المادية على غالبية إقليم أفغانستان. إلا أنها لا تقدر أن قبول السكان لهذه السيطرة هو من شروط العهد التي لا بد من الوفاء بها. ولا يمكن للهيكل المسيطر حاليا أن يزعم التمتع بقبول جميع سكان أفغانستان له. وعليه، فإن مسألة الشروع في مفاوضات يجري بموجبها تشكيل حكومة تمثيلية ذات قاعدة عريضة تمثل أولى الأولويات. فلا يكفي أن تشير سلطات الطالبان إلى وجود أشخاص من هزارة جات أو طاجيكستان أو أوزبكستان بين قادتها أو على مستويات مختلفة من الجهاز الذي أوجدته لتكون قد أوفت بشروط العهد. ويدل قيام الجماعات المسلحة بممارسة سلطتها على المناطق التي تم الاستيلاء عليها من جديد مثل هزارة جات ومزار شريف، والوضع السائد في هرات وشمالي على أنه يتم اللجوء إلى تدابير قمعية إذ أن موافقة السكان معدومة. وهذه السيطرة تشبه الاحتلال المسلح ولا تمثل ممارسة للسلطة تتميز بها الحكومة التمثيلية الشرعية ذات القاعدة العريضة التي يتوخاها العهد.

٤٢ - وقد دل استعراض حالة حقوق الإنسان الذي أجري إعدادا لاجتماع فريق دعم أفغانستان (٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩) على أن أهالي أفغانستان، بغض النظر عن مركزهم الاجتماعي والاقتصادي ومهنتهم وخلفيتهم ووجهة نظرهم السياسية، يكادون أن يجمعوا على أن الحرب ومخلفاتها من الدمار هي أهم العوامل التي أسهمت في إيجاد ما لا يمكن إلا وصفه بأنه من أشد حالات حقوق الإنسان سوءا.

٤٣ - والتكلفة غير المباشرة للحرب بالنسبة لحقوق الإنسان لا تزال آخذة في الازدياد. فحالة الأمن الغذائي في مرتفعات هزارة جات الوسطى مثلا لا تزال غير مستقرة. وقد ازدادت حالات التسول التي يسبقها بيع الممتلكات الأساسية للأسر المعيشية في العديد من المراكز الحضرية. ويكون أشد الناس عوزا عموما من أسر أصابها التفكك أو فقدت عدة من أفرادها الكاسبين للأجور. وينتمي أشد الناس تعرضا للفقر إلى الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة في المناطق الحضرية.

٤٤ - ويجب أن نضع في الاعتبار باستمرار المؤشرات ذات الصلة بالعوامل التي تسهم في تقويض التنمية البشرية والمبينة أدناه:

إن ربع الأطفال يتوفون قبل بلوغ الخامسة من العمر؛

إن العمر المتوقع المقدر هو ٤٤ عاما للنساء و ٤٣ عاما للرجال؛

تمثل معدلات وفيات الأمهات في أفغانستان ثاني أعلى نسبة في العالم؛

لا يحصل على المياه المأمونة سوى ١٢ في المائة من السكان؛

لا يفي من الخدمات الصحية سوى ٢٩ في المائة من مجموع السكان، ولكن ١٧ في المائة فقط من السكان الريفيين؛

تقدر معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بحوالي ٣٠ في المائة، ولكن بحوالي ١٣ في المائة بالنسبة للنساء؛

تظل معدلات البطالة عالية في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء؛

وقد نشأ عن التدمير التام لقطاعات الاقتصاد العادية اقتصاد يقوم على أنشطة إجرامية تتصل بالمخدرات والتهريب. فوفقا للدراسة الاستقصائية المتعلقة بزراعة الخشخاش التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في أفغانستان في عام ١٩٩٨، تجري زراعة الخشخاش في أراض تبلغ مساحتها ٦٣ ٥٠٠ هكتار، يمكن أن تنتج ٣ ٢٠٠ طن متري من الأفيون الخام. وعليه، فإن أفغانستان تعتبر حاليا أكثر البلدان إنتاجا للأفيون في العالم؛ وجميع الدلائل تشير إلى أن هذا الإنتاج لا يزال آخذا في الازدياد. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الجهود التي تبذلها سلطات الطالبان للقضاء عليه. وفي آذار/مارس ١٩٩٩، أبلغ عن تفكيك ٣٤ مختبرا لتجهيز الأفيون في مقاطعة نكرهار (وتم الالتزام باتخاذ تدابير لإغلاق المختبرات في هلمند وقندهار) ودمرت زراعات الخشخاش الذي يستخرج منه الأفيون في أراض بلغت مساحتها نحو ٤٠٠ هكتار في مناطق غراق وخريز ومايواند، أي ما يعادل ٢٤ طنا متريا من الأفيون الخام.

٤٥ - وفي حين ينبغي السعي إلى إحراز تقدم ملموس في مجالات محددة من أجل تحسين المؤشرات المبينة أعلاه، فمن المهم التركيز على الحاجة إلى إدخال تغييرات على الإطار الأساسي عموما والتشديد على ضرورة تشكيل حكومة تمثيلية متعددة الأعراق ذات قاعدة عريضة تحترم حقوق الإنسان المعترف بها دوليا وتمتنع عن انتهاج سياسات تتعارض مع مقتضيات الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تكون

أفغانستان طرفا فيها وعن فرض مواقف إيديولوجية لا تستند إلى توافق للآراء بين أهالي أفغانستان بشأن تفسير النصوص الإسلامية أو إلى مدونات أو قواعد سلوك قبلية.

باء - الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في مجالات محددة من حقوق الإنسان

١ - حقوق النساء والفتيات

٤٦ - في تموز/يوليه ١٩٩٩، قدم الأمين العام تقريرا إلى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات بشأن حقوق الإنسان للنساء والفتيات في أفغانستان (E/CN.4/Sub.2/1999/13). وفي حين أشار التقرير إلى أن أفغانستان طرف في عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، فقد لاحظ أن النساء عاجزات عن التمتع بأهم الحقوق الأساسية، مثل الحق في الحصول على جميع أشكال التعليم وبلوغ أي من مستوياته، والحق في العمل خارج المنزل، والحق في الاستفادة من الرعاية الصحية وفي السلامة الشخصية وفي التمتع بحرية التنقل دون أن تكون في صحبة محرم.

٤٧ - وخلال سنوات النزاع العشرين، حدثت انتهاكات لحقوق الإنسان للمرأة بصورة منتظمة، حيث تعرضت النساء للقتل والاغتصاب على يد أفراد من مختلف الفصائل المتقاتلة وشردت واضطرت إلى الهرب من البلد.

٤٨ - وبالرغم من أن الطالبان حققت قدرا من الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرتها، فإنها فرضت على النساء والفتيات في تلك المناطق قيودا ذات طابع تمييزي من خلال انتهاج سياسات تبلغ بواسطة مراسيم وتنفذ أساسا عن طريق وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتنفذ هذه المراسيم بدرجات متفاوتة من التشدد في مختلف أنحاء البلد وتكون أشد وقعا في المناطق الحضرية حيث كانت المرأة عادة أكثر انتفاعا بالمرافق الصحية وفرص العمل والتعليم. وأفيد أنه يجري فرض قيود معينة على المرأة من خلال اللجوء إلى العقوبة والمعاملة بصورة قاسية ولاإنسانية ومهينة، بما في ذلك قيام حرس الطالبان بضرب النساء في الأماكن العامة. ويقدر أن ٧٥ في المائة من السكان في أفغانستان يعيشون في المناطق الريفية حيث المواجهات مع الطالبان بسبب قيمهم المتعلقة بهذه المسألة أقل شدة.

٤٩ - ولا تقتصر انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة على المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الطالبان. فبالرغم من أنه لا يتوافر الكثير من المعلومات عن المناطق التي يسيطر عليها تحالف قبائل الشمال (الجبهة المتحدة)، فيبدو أن النساء في تلك المناطق أيضا عرضة للاغتصاب على يد أفراد من الجماعات المسلحة.

٥٠ - وبالإضافة إلى استمرار الحرب والسياسات التي تستهدف إبعاد المرأة عن الحياة العامة، فإن حالة النساء في أفغانستان تتأثر أيضا بالفقر والمعدلات المتدنية للإلمام بالقراءة والكتابة، والعادات والتقاليد وعدم إدراك احتياجاتها الصحية والافتقار إلى العدد الكافي من العاملين في مجال رعاية صحة المرأة. أما فيما يتعلق بالصحة، فإن النساء في سن الإنجاب يمثلن المجموعة الأكثر ضعفا.

٥١ - قامت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة بزيارة أفغانستان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وستقدم تقريرا مفصلا في حينه. وقد أبلغت أن التعليم الابتدائي هو التعليم الوحيد المتاح للفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين الخامسة والعاشر، ويُدَار برعاية وزارة الطالبان للشؤون الدينية. وأبلغت أنه لا توجد بعد خطة لتقديم مزيد من التعليم. وزارت مدرسة ابتدائية للبنات توجد في مسجد بكابل. وأشار ممثلون لسلطات الطالبان إلى أن انتظام الإناث في المعاهد التعليمية مشروط بالفصل بين الجنسين.

٥٢ - وكان انتظام الفتيات في المدارس الواقعة في المناطق الجنوبية والوسطى من أفغانستان، ولا سيما في المناطق الريفية، منخفضا على الدوام. وسمحت سلطات الطالبان بدعم مدارس الفتيات الموجودة في البيوت. وقد تأثر التعليم المدرسي لكل من الصبية والفتيات تأثرا كبيرا بسبب تدمير البنية الأساسية التعليمية نتيجة للنزاع المسلح الذي استمر لفترة طويلة.

٥٣ - وفيما يتعلق بالعمالة، يسمح للمرأة الأفغانية حاليا بالعمل في القطاع الطبي، كطبيبة وممرضة. ويسمح لعدد محدود من الأفغانيات بالعمل في وكالات ترأسها نساء. ولا يسمح للأفغانيات الموظفات في وكالات دولية بالمجئ إلى مكاتبهن بل يذهبن مباشرة من منازلهن إلى مواقع المشاريع التي يعملن فيها. ويلاحظ بجلاء ازدياد الفاقة في صفوف نسبة متزايدة من الأسر في المدن، مما أدى إلى زيادة نسبة التسول في الأماكن العامة. وأصدرت سلطات الطالبان مرسوما في عام ١٩٩٩ يسمح فيه للأرامل المحتاجات اللاتي ليس لديهن وسيلة للإعالة بالبحث عن عمل.

٥٤ - وفيما يتعلق بالصحة، أبلغت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة بأن عددا من المستشفيات في كابل يقبل النساء. وقامت بزيارة مستشفى ربيعة بلخي للنساء في كابل الذي يقدم طائفة كاملة من الخدمات الصحية للمرأة. ولا يوجد سوى مستشفى واحد للتوليد في البلد كله.

٢ - انتهاكات القانون الإنساني

٥٥ - حدثت انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني خلال النزاع الذي استؤنف مؤخرا وما يزال مستمرا. ولاحظ الأمين العام التقارير المثيرة للفرع عن أعمال التشريد بالقوة الواسعة النطاق في بيانه المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩. وذكر أيضا أن الأمم المتحدة تبذل ما في وسعها لتحديد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتعد التحقيقات المفصلة في انتهاكات القانون الإنساني هذه وتحديد المسؤولين عنها مهمة هامة من المقرر القيام بها حالما تصبح إمكانية الوصول إلى مناطق النزاع ممكنة، بغية الحيلولة دون حدوث انتهاكات أخرى. وينبغي تحذير المسؤولين عن تلك الانتهاكات بالتبعة الجنائية التي تترتب

عليهم نتيجة استمرار انتهاكات القانون الإنساني الدولي. وتشمل الانتهاكات: القصف الجوي، وزرع الألغام، والإعدام بإجراءات موجزة، وتدمير المنازل وموارد كسب العيش، وخطف النساء وممارسة العنف ضدهن.

٥٦ - وأحد مظاهر النزاع الذي استؤنف مؤخرا والذي يجب توجيه الاهتمام إليه هو ما يذكر عن نشر مقاتلين من غير الأفغان على نطاق واسع، الذين ينتمي العديد منهم إلى البلدان المجاورة، والذين أظهروا ميلا إلى ارتكاب فظائع ضد المدنيين، والذين يقال إن الطالبان وجّهت إليهم انتقادات في بعض الحالات.

خامسا - ملاحظات ختامية

٥٧ - في أعقاب استئناف القتال الذي أسفر عن انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أظهر بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ الحاجة الماسة إلى الوقف الفوري للنزاع المسلح واستئناف المفاوضات السياسية برعاية الأمم المتحدة تمشيا مع الالتزامات التي تم الإعراب عنها في اجتماع مجموعة الستة والاثنيين المعقود في طشقند في تموز/يوليه ١٩٩٩. وذكر المبعوث الخاص للأمين العام في وقت سابق أن المجتمع الدولي يتوقع أن يكف جيران أفغانستان عن إرسال الأسلحة والعتاد إلى البلد، وحث أيضا الجيران الإقليميين على دعم السلم بدلا من الحرب في أفغانستان. وفي دراسة استقصائية أجريت مؤخرا بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩، سجّل أن جميع فئات الشعب الأفغاني قد أنهكتها الحرب وتتوق إلى السلام.

٥٨ - وينبغي إحياء عملية السلام في أقرب وقت ممكن مع وضع جدول أعمال يؤكد على الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق يجري على أساسه إنشاء حكومة تمثيلية ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق، وتحظى بقبول جميع قطاعات الشعب الأفغاني، بمن فيهم ٣ إلى ٤ ملايين لاجئ يعيشون خارج أفغانستان. وينبغي لسلطات الطالبان، التي يبدو أنها تشارك في إعداد مشروع دستور، أن تقدر أنه يجب تعميم هذا المشروع على جميع قطاعات السكان، وأنه لا يمكن أن يكتسب شرعية إلا إذا صادق عليه ممثلو الشعب الأفغاني كله المنتخبين بشكل ملائم. ويتوقع أن تعتمد هذه الحكومة، بصفتها أولوية عليا، تدابير تمتثل للالتزامات الدولية لأفغانستان في إطار صكوك حقوق الإنسان الدولية التي هي طرف فيها. أما الممارسات والمراسيم الحالية التي يتبين أنها تتناقض مع هذه الالتزامات فيجب استبدالها بقوانين وممارسات تظهر امتثالا لصكوك حقوق الإنسان الدولية.

٥٩ - وفي حين أن التغييرات الأساسية المذكورة أعلاه هي في مرحلة الموافقة عليها وتنفيذها من خلال إجراءات يجب تسويتها من خلال مفاوضات سياسية سلمية، يجب إيلاء برنامج للمساعدة الإنسانية يستند إلى حقوق الإنسان، وألوية قصوى لتلبية المقومات الأساسية للبقاء على قيد الحياة والحق في الحياة. ولذا يجب صياغة نهج حقوق الإنسان في أفغانستان وفق الأهداف الرامية إلى إنقاذ حياة الناس فورا وحاجات إقامة أودهم، وفي الوقت نفسه السعي إلى وضع تدابير تركز على الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل، أي تهيئة الظروف الضرورية للتمتع بحقوق الإنسان وحمايتها.

- ٦٠ - وعند وضع وتنفيذ برنامج المساعدة الإنسانية هذا، ينبغي وضع المبادئ التالية في الاعتبار:
- ١ - تقديم المساعدة الإنسانية لإقامة أود الناس وفقا لمبادئ الإنسانية والعمومية والتجرد والحياد.
 - ٢ - تقدم المساعدة كجزء من جهد شامل لتحقيق السلام.
 - ٣ - تقدم المساعدة الإنسانية على أساس الحاجة، ولا يمكن إخضاعها لأي شكل من أشكال التمييز، بما في ذلك على أساس الجنسية.
 - ٤ - لا تقدم المساعدة لأغراض الإنعاش والتنمية إلا عندما يتقرر بشكل معقول أنه لن تعود على الأطراف المتحاربة في أفغانستان أي مزايا سياسية أو عسكرية مباشرة.
 - ٥ - إن الأنشطة المتعلقة ببناء المؤسسات وبناء القدرات يجب أن تنهض بحقوق الإنسان وألا تسعى إلى دعم أي سلطة افتراضية في الدولة لا توافق تماما على المبادئ الواردة في الصكوك المؤسسة للأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والقانون الإنساني الدولي.
 - ٦ - يجب أن تصمم أنشطة المساعدة لكفالة زيادة ملكية السكان الأصليين على صُعد القرية والمجتمع المحلي والوطني ولبناء البلد برمته.
 - ٧ - يجب أن تحظى أنشطة المساعدة بأعلى مستويات الشفافية والمساءلة، ويجب تقديرها، ومراقبتها وقياسها وتقييمها إزاء سياسة واضحة وأهداف برنامجية.

المرفق

مراسلات بين المقرر الخاص وقيادة الطالبان وقيادة تحالف قبائل الشمال

مذكرة تفصيلية مؤرخة ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة من المقرر الخاص إلى قيادة الطالبان

يهدى المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تحياته ويود أن يعرض على قيادة الطالبان بعض الشواغل العاجلة الناشئة عن الأحداث التي وقعت في مقاطعة باميان في الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ حتى الآن. وقد شملت انتهاكات حقوق الإنسان، التي أبلغت إليّ عن طريق شهود عيان ذوي مصداقية، ما يلي:

- تشريد السكان المدنيين بالقوة.
- حرق المنازل بشكل متعمد.
- إعدام غير المقاتلين بإجراءات موجزة، بمن فيهم النساء والأطفال والرجال الذين لم يبلغوا سن القتال.
- الاحتجاز التعسفي، في كل من مقاطعة باميان والمناطق الأخرى، بما في ذلك احتجاز المدنيين العابرين إلى مناطق أخرى من أفغانستان.
- استخدام السخرة.

وتشكل جميع هذه الممارسات انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان.

وأفيد أن هذه الانتهاكات حدثت، ضمن أمور أخرى، في الأماكن التالية: قرية خوول، قرية غورون، قرية كاكراك، قرية ساراسياب، قرية ميناكا (وسط باميان) ووادي كالو، قرية حاجيكاك (أولسوالي شيبار).

وهذه الأعمال، التي قامت بها قوات الطالبان، كانت ضمن العمليات العسكرية التي تمت باسم الإمارة الإسلامية، تناقض مباشرة الضمانات التي قدمتها قيادة الطالبان على الملأ فيما يتعلق بحقوق السكان المدنيين. وقد ذكرت أسماء بعض قادة الطالبان الميدانيين بالتحديد في تقارير هذه الانتهاكات، بمن فيهم مثلا القائد عبد الواحد غورباندی.

ويطلب اتخاذ الإجراءات المحددة التالية بسرعة، للحيلولة دون حدوث مزيد من الانتهاكات ولحماية السكان المدنيين المتضررين وطمأنتهم:

- ١ - إصدار تعليمات إلى قادة الطالبان المحليين بالامتناع عن ارتكاب أي انتهاكات أخرى لحقوق المدنيين، ولا سيما الكف عن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، واستهداف غير المقاتلين والعنف الموجه ضد النساء والأطفال، والاحتجاز التعسفي، وتدمير الممتلكات أو مصادرتها.
 - ٢ - الإفراج بسرعة عن المدنيين الذي احتجزوا احتجازاً تعسفياً، أو المحتجزين في مخيمات السخرة.
 - ٣ - التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع ومقاضاة المذنبين الذين ارتكبوا هذه الانتهاكات.
 - ٤ - تيسير وصول المقرر الخاص والأفراد المتصلين بالأمم المتحدة إلى المناطق المعنية في مقاطعة باميان والمناطق المجاورة، لتقييم حالة حقوق الإنسان واتخاذ التدابير الممكنة للمساعدة في تدارك الحالة.
 - ٥ - ضمان حرية التنقل داخل البلد، وحماية المدنيين من المضايقات، بمن فيهم العائدون والمشردون، بصرف النظر عن موطنهم الأصلي أو أصلهم العرقي.
 - ٦ - ضمان إمكانية وصول الوكالات الإنسانية بحرية كاملة للاستجابة إلى الحاجات الإنسانية الهامة في المنطقة التي نشأت نتيجة للنزاع. وينبغي لهذه المساهمات الإنسانية أن تتضمن تيسير عودة المشردين بسبب النزاع.
- والحاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات للحيلولة دون حدوث مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان. وأي إخفاق في عدم اتخاذ إجراء إصلاحي فوري سيؤدي إلى عرقلة التقدم صوب المصالحة الوطنية والسلم، اللذين هما بدون شك من التطلعات المشتركة للشعب الأفغاني.

باء - رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى المقرر الخاص من السيد مولوي وكيل أحمد متوكل، المتحدث باسم قيادة إمارة أفغانستان الإسلامية ومستشارها

أزجي إليكم أطيب التمنيات.

بعد أن تلقيت رسالتكم، أرى أن زيارتكم شخصيا لأفغانستان ذات أهمية في الواقع. إذ لم يكن الناس في الماضي يصدقون التقارير المكتوبة عن حقوق الإنسان لأنها كانت جميعا منحازة، لا تستند إلى الوقائع، ومختلقة من الإشاعات التي تروجها المعارضة. والاتصال بكلا الجانبين بشأن هذه المسألة سيزيد على الأقل اهتمام كليهما، بحيث يتسنى فهم الحقائق والوقائع، ويستعاض عن الإشاعات والتقديرات بالمعلومات الدقيقة الصائبة.

وجوهر الأمر أن الحرب وعدم الاستقرار في أفغانستان قد بلغا مرحلة لم تعد معها حقوق الناس الأساسية وحدها، بل أصبحت حياتهم ذاتها، عرضة للخطر. ولكن الإنسانية تسود، بمساعدة حركة طالبان الإسلامية (...)، وتصون حقوق الناس الاجتماعية والمشروعة.

لقد ارتكبت فترة الهمجية السوداء في عهد الشيوعيين وأعوانهم الباقين من أشكال السلوك الوحشية ما يخجل تاريخ البشرية من ذكره. وكان السبب الرئيسي في هذه الأعمال أولئك الذين يضطلعون بدور نشط في التحالف الشمالي والذين أساءوا استغلال اسم الطالبان لاقتراف جرائم لا تنسى في حق الأفغان.

ومن الأمثلة على ذلك المذبحة التي قتل فيها الآلاف من السجناء المسالمين، بلا رحمة ثم أُلقي بهم في الآبار. وإخفاء هذه الجريمة حاولوا إلصاق تهمة ارتكابها بالإمارة الإسلامية وذلك بتقديم معلومات كاذبة وخاطئة.

وأكبر جريمة ترتكبها المعارضة هي تزويد الأهالي في إقليمها بمعلومات خاطئة ملؤها التعصب بقصد استغلالهم أو الإبقاء عليهم بهم في صفوفها القتالية تعزيزا لقوتها. فلدى استيلائهم على باميان لبضعة أيام على سبيل المثال، قاموا بالإضافة إلى أعمال القتل بإحراق منازل المؤيدين لحركة طالبان رغم انتمائهم العرقي للهاراة. وعندما استعيدت باميان، بدأ هؤلاء الناس يرتكبون نفس الأفعال انتقاما منهم؛ ومن هنا أصدر أمير المؤمنين مرسوما خاصا تفاديا لهذه الأعمال.

وجدير بالذكر أن أولئك الذين وقعوا تحت تأثير الدعاية التي روجتها المعارضة صعدوا من فرط خوفهم إلى أعالي الجبال. بل إن من المحزن لنا حقا أنهم فقدوا بعض أفراد أسرهم، ولا سيما من الأطفال، لشدة البرد في تلك الجبال.

ونحن من جانبنا، على أي حال، نؤكد لكم أننا نولي الأمر اهتماما من الوجهة العملية قدر المستطاع.

جيم - رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونية ١٩٩٩ موجهة من
المقرر الخاص إلى مولوي وكيل أحمد، المستشار
الخاص للزعيم الأكبر لحركة طالبان

أعرب لكم عن تقديري لردكم السريع على رسالتي المؤرخة ٢٨ أيار/ مايو بشأن ما يدعى من ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في هزارة جات. وتذكرون أنني خلال المناقشات التي جرت بيننا في ٢٣ أيار/ مايو، حين أعطيتكم المذكرة التفصيلية، أعربت لكم عن ضرورة اتخاذ الإمارة الإسلامية على نحو عاجل التدابير المناسبة لوضع حد فوري للانتهاكات الجسيمة المنهجية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ناقشنا أهمية أن تصدر الإمارة الإسلامية على الفور تعليمات إلى قائد الطالبان المحلي بشأن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والاحتجاز التعسفي. وأشارت على وجه التحديد إلى حالة الدكتور أيوب، المدير الطبي لمستشفى منظمة الشهداء في جاهوراي، وشددت على أهمية إطلاق سراحه بصفة عاجلة حيث أن هذا سيوجه إشارة هامة للسكان ويساعد على تخفيف حدة التوتر.

ومن دواعي أسفي أن رسالتكم المؤرخة ٨ حزيران/يونية لم تتطرق إلى أي من هذه المسائل. ويؤسفني أيضا أن ألاحظ أن رسالتكم إليّ لا تتضمن أي إشارة إلى قيام سلطات الإمارة الإسلامية بالتحقيق في الحوادث التي وقعت في هزارة جات في الأشهر الأخيرة. وكما جاء في حديثي معكم في قندهار، يعد إجراء تحقيق لإثبات الوقائع خطوة ضرورية في التصدي للحوادث الأخيرة ولمضاعفاتها تحقيقا للسلم والعدالة في أفغانستان.

ولدي اقتناع بأن قيام الأمم المتحدة بإجراء استعراض مستقل ومحيد للحوادث الأخيرة سيكون له إسهام إيجابي في الوصول إلى هدف إحلال السلام في أفغانستان. وسيساعد هذا التحقيق أيضا على كفالة أن لا تضيف الشائعات والآراء غير المستنيرة مزيدا من عدم الاستقرار في المنطقة. وأود لذلك أنؤكد مجددا اهتمامي بزيارة منطقة المرتفعات الوسطى.

وسأسافر في خلال أيام قليلة إلى نيويورك حيث أتوقع أن أعقد اجتماعا مع الأمين العام وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة. لذلك، سيكون من دواعي تقديري أن ألتقي ردا منكم بأسرع ما يمكن حتى يتسنى لي أن أستعرض مع الزملاء في نيويورك الخطوات المناسبة التي ينبغي اتخاذها لمعالجة حالة حقوق الإنسان في أفغانستان.

دال - رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة من المقرر
الخاص إلى مولوي وكيل أحمد، المستشار الخاص
للزعيم الأكبر لحركة طالبان

بالإشارة إلى رسالتي إليكم المؤرخة ١٠ حزيران/يونيه، والتي أرفق نسخة منها طي هذا، يساورني
الانشغال لعدم تلقي رد منكم حتى الآن.

وتذكرون أنني، خلال اجتماعنا في ٢٣ أيار/مايو، وفي مذكرتي التفصيلية. شددت على أهمية اتخاذ
الإمارة الإسلامية إجراء عاجلاً للتصدي لحالة حقوق الإنسان الخطيرة في منطقة المرتفعات الوسطى.

وأوضحت أنني سبق أن تكلمت مباشرة مع المقيمين في باميان الذي أفادوا بارتكاب إساءات خطيرة
خلال الصراع، ومن بينها حالات إعدام بإجراءات موجزة، واحتجاز تعسفي، وحالات اختفاء. وأوضحت أيضاً
أن في حوزتي قائمة بـ ١١٩ شخصاً، يدعى اعتقالهم من قبل قوات طالبان في باميان وكانوا مفقودين (في
وقت زيارتي). ويدعى أن أغلب هؤلاء الناس (١٠٢ من الأشخاص) رهن الاحتجاز في سجن يستخدم بمثابة
معسكر عمل في سياغرد. ويعتقد أن آخرين (١٧ من شخص) محتجزون في مكان آخر، من قبيل كابل مثلاً.

وقد أثرت حالة الدكتور أيوب على وجه التحديد. وهو المدير الطبي لمنظمة غير حكومية أفغانية
تعترف بها الطالبان، هي منظمة الشهداء، ومسؤول عن المستشفى في مقاطعة جهوراي. وأفادت التقارير
بأنه اختطف في نيسان/أبريل وأنه رهن الحبس الانفرادي منذ ذلك الحين.

وحثت الإمارة الإسلامية على إجراء تحرياتها الخاصة بشأن هذه الحوادث، والرد على الإساءات
المحددة التي قمت بتوثيقها، وإصدار تعليمات صريحة لتجنب تكرار هذه الإساءات المرتكبة ضد المدنيين.

وقد لاحظت كما ينبغي وأبدت تقديرى للمرسوم الخاص الذي أصدره أمير المؤمنين بتحريم إشعال
الحرائق في المنازل على النحو الذي أجملتموه في رسالتكم المؤرخة ٨ حزيران/يونيه. بيد أنني أسفت لعدم
تلقي جواب من الإمارة الإسلامية عن كثير من مسائل الإساءة التي وثقتها. وأنا متأكد من إدراككم لأهمية
كفالة اطمئنان السكان المحليين إلى أنهم لن يواجهوا انتهاكات لحقوق الإنسان في المستقبل، فبدون ذلك
لا يمكن أن يعود السلام والأوضاع الطبيعية إلى باميان والمناطق المحيطة بها.

وأطلب إليكم إبلاغي بالتدابير المحددة التي تم اتخاذها لطمأنة سكان باميان، بما في ذلك:

(أ) التدابير المتخذة لإطلاق سراح المدنيين المعتقلين أثناء الصراع في باميان؛

(ب) التدابير المتخذة لإغلاق السجن/ معسكر العمل في سياغرد؛

(ج) التدابير المتخذة لضمان إطلاق سراح الدكتور أيوب؛

(د) التدابير المتخذة لتحرير الحقائق بشأن مدى انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الصراع في باميان، والمسؤولية عنها.

وأود أن أؤكد من جديد أنني ما زلت شديد الاهتمام بإجراء تحقيق مستقل (بما في ذلك إتاحة الفرصة لي لزيارة باميان والمناطق المجاورة) لتقييم حالة حقوق الإنسان هناك بصورة أفضل واستعراض التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها لتعزيز حقوق الناس في هذه المنطقة وصيانتها.

هاء - رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ موجهة من المقرر الخاص إلى مولوي وكيل أحمد، المستشار الخاص للزعيم الأكبر لحركة طالبان

خلال اجتماعنا في قندهار في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٩، استعرضنا عددا من المسائل فيما يتصل بانتهاكات حقوق الإنسان التي أفيد عن وقوعها خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل في منطقة المرتفعات الوسطى. وقد كتبت إليكم عدة مرات منذ اجتماعنا؛ وأشير إلى الرسائل المؤرخة ٢٨ أيار/مايو، و ١٠ حزيران/يونيه، و ١٢ تموز/يوليه، و ٤ آب/أغسطس. ومن دواعي القلق الشديد أنني لم أتلق بعد معلومات تفيد باتخاذ الإمارة الإسلامية إجراء موضوعيا (أ) لمعالجة المشاكل المحددة التي استعرضتها معكم و (ب) للوقاية من انتهاك حقوق الإنسان. وكما ذكرت عند اجتماعنا، وكما أجمعت في المذكرة التفصيلية وفي الرسائل التالية لها، فإن من دواعي القلق العميق أن الدكتور أيوب، الذي كان يعمل مع منظمة الشهداء في مشروع أقرته سلطات الطالبان، أفيد باختطافه من عيادته وأنه ما زال رهن الاحتجاز. وليس هذا سوى أحد الشواغل الكثيرة التي تساورني بشأن الحوادث التي جرت في منطقة المرتفعات الوسطى في وقت سابق من هذا العام.

وناقشت معكم في قندهار رغبتني في زيارة باميان حتى يتسنى لي أن أستعرض مع السلطات على أرض الواقع تدابير محددة من شأنها أن تساعد على تخفيف حدة الموقف وتيسير إقامة علاقات أفضل بين السكان والسلطات.

وفي رسالة موجهة إلى الملا عمر في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ أبلغته باعترامي بزيارة أفغانستان في مطلع أيلول/سبتمبر. وها أنذا أكتب إليكم الآن لأؤكد من جديد اهتمامي بزيارة باميان. وأنا على اقتناع بأن هذه الزيارة ستساعد على طمأنة سكان المرتفعات الوسطى إلى أن حقوق الإنسان الخاصة بهم لا تقل أهمية عن حقوق المجتمعات المحلية الأخرى في أفغانستان.

وبالنظر إلى أهمية إجراء الترتيبات المناسبة على وجه السرعة، سيكون من دواعي تقديري أن ألقى ردا منكم بأسرع ما يمكن. ويمكنكم الاتصال بي عن طريق الفاكس على الرقم التالي في جنيف: ٩١٧-٩٠١٤ (٢٢ ٤١ ٠٠).

واو - رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ موجهة من المقرر الخاص إلى مولوي وكيل أحمد، المستشار الخاص للزعيم الأكبر لحركة طالبان

كتبت إليكم في ١٢ تموز/يوليه معربا عما يساورني من انشغال لعدم تلقي رد موضوعي على رسائلي السابقة عقب اجتماعي معكم في قندهار في ٢٢ أيار/ مايو. وفي ذلك الاجتماع، ناقشت معكم تقارير جيدة التوثيق، ومعلومات تلقيتها من شهود عيان، بشأن العنف المرتكب ضد المدنيين خلال الصراع الذي دار في منطقة المرتفعات الوسطى قبل ذلك بوقت قصير. وقد ساورني عندئذ وما زال يساورني القلق العميق بشأن التقارير التي تفيد بوقوع حالات إعدام بإجراءات موجزة، واعتقالات تعسفية، وحالات اختفاء، وتدمير للممتلكات المدنية اللازمة للبقاء.

وقد أشرت في رسالة سابقة مع الارتياح إلى إصدار أمير المؤمنين مرسوما خاصا بمنع إحراق المنازل وإلى المبادرة الإيجابية التي ينطوي عليها هذا المرسوم بالنسبة للمدنيين الذين يخشون على حياتهم. بيد أن من دواعي أسفي أنني لم ألق أي رسالة أخرى منكم أو معلومات تفيد باتخاذ الإمارة الإسلامية تدابير من شأنها اتقاء حدوث المزيد من الانتهاكات، بما في ذلك إيذاء المدنيين عن عمد.

ومن دواعي قلقي الشديد أنني لم ألق ردا من الإمارة الإسلامية بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإجراء المقترح اتخاذه الذي أجمعت مبادئه العريضة في رسائل سابقة (انظر الرسائل المؤرخة ٢٨ أيار/ مايو، و ١٠ حزيران/يونيه، و ١٢ تموز/يوليه). ومما يضاعف القلق بشأن عدم اتخاذ إجراء مناسب بشأن الحوادث التي وقعت في هزارة جات التقارير الواردة عن آخر تصاعد في القتال.

ومن دواعي قلقي البالغ التقارير التي تلقيتها عن الهجوم الجاري شنه والخطر الملازم الذي يمثله بالنسبة للمدنيين المحاصرين في منطقة القتال. وقد أخذت تصل بالفعل تقارير مثيرة للجزع عن الخسائر في الأرواح وعن نزوح المدنيين فرارا من القتال. وسكان أفغانستان، كما جاء في أحد التقارير الإخبارية، منهكون من فرط الحروب وعلى وعي تام بأنهم قد نكبوا بأكثر مما يستحقون من جرحى الحرب، واليتامى، والأرامل، والعجزة.

وسأوجه رسالة منفصلة إلى ممثلي تحالف قبائل الشمال لكي يكونوا أيضا على علم بالشواغل التي تساورني ويتخذوا التدابير لتجنب ارتكاب أنواع الانتهاكات التي اتسمت بها العمليات الهجومية السابقة. وأناشدكم كما أناشد غيركم في مواقع السلطة والمسؤولية أن تتخذوا جميع التدابير الضرورية لضمان حياة المدنيين ورفاههم وللسعي إلى تسوية لهذا الصراع بالوسائل السلمية.

زاي - رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ موجهة من المقرر الخاص إلى
السيد برهان الدين رباني، رئيس دولة أفغانستان الإسلامية

أكتب إليكم بشأن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي أثارها أحدث تصاعد في القتال في أفغانستان. ومن بين هذه الشواغل دلائل على قصف كابول بالصواريخ وتقارير عن استعمال الألغام الأرضية على نطاق واسع على طول الجبهة.

ومن دواعي قلقي البالغ التقارير التي تلقيتها عن الهجوم الجاري شنه والخطر الملازم الذي يمثله بالنسبة للمدنيين المحاصرين في منطقة القتال. وقد أخذت تصل بالفعل تقارير مثيرة للجزع عن الخسائر في الأرواح وعن نزوح المدنيين فرارا من القتال. وسكان أفغانستان، كما جاء في أحد التقارير الإخبارية منهكون من فرط الحروب وعلى وعي تام بأنهم قد نكبوا بأكثر مما يستحقون من جرحى الحرب، واليتامى، والأرامل، والعجزة.

وسأوجه رسالة منفصلة إلى حركة طالبان لكي يكونوا أيضا على علم بالشواغل التي تساورني ويتخذوا التدابير لتجنب ارتكاب أنواع الانتهاكات التي اتسمت بها العمليات الهجومية السابقة. وأناشدكم كما أناشد غيركم في مواقع السلطة والمسؤولية أن تتخذوا جميع التدابير الضرورية لضمان حياة المدنيين ورفاههم وللسعي إلى تسوية هذا الصراع بالوسائل السلمية.

— — — — —